ضمن دعم البنك المتواصل لحملة «لنكن على دراية»

«بيت التمويل» يكشف جهوده ومبادراته الاستباقية لتعزيز الثقافة المالية

تأكيدا على دوره الريادي في تعزيز الثقافة المالية وحماية العملاء والتزامه الراسخ بالمسؤولية المجتمعية، كشف بيت التمويل الكويتي من جهوده الاستباقية في دعم الحملة الوطنية للتوعية المصرفية «لنكن على دراية»، التي أطلقها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت من خلال مبادرات فريدة من نوعها وجهود استثنائية أسهمت بتعزيز الوعي المالي والمصرفي في المجتمع.

وركز بيت التمويل الكويتي في خطته التوعوية لدعم حملة «لنكن على دراية» على عدة محاور رئيسية، جاءت استجابة للتطورات الرقمية المتزايدة، ومن أبرزها الأمن السيبراني وحماية البيانات.

وحرص بيت التمويل الكويتي على تكثيف الرسائل التوعوية التي تحث جمهور العملاء على عدم الاستجابة لأي رسائل تطلب منهم فتح الروابط المشبوهة، وعدم مشاركة رموز التحقق لمرة واحدة (OTP) أو كلمات السر مع أي جهة، مع توضيح أن البنك لا يطلب بيانات العملاء سرقة بياناتهم واختراق حساباتهم المصرفية، ويجب ألا يستجيبوا لها. وواصل البنك مبادراته التوعوية لحث العملاء على ضرورة التأكد من صحة المواقع الإلكترونية قبل إدخال أي بيانات خاصة بهم.

وعزز بيت التمويل الكويتي جهوده لتحذير الجمهور من أساليب الاحتيال التي تعتمد على استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لتقليد أصوات أشخاص حقيقيين بدقة عالية، ثم التواصل مع معارف أصحاب هذا الصوت من خلال مكالمة هاتفية أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي وإقناعهم بتحويل أموال بشكل عاجل، مما يضفي مصداقية على عملية الاحتيال.

ودعا البنك إلى توخي أقصى درجات الحيطة والحذر وعدم الاستجابة لأي طلبات تحويل أموال قبل التحقق المباشر من هوية الشخص الذي يطلب هذه الأموال.

كما تضمنت الجهود التوعوية لبيت التمويل الكويتي للتحذير من عمليات الاحتيال نشر سلسلة من الفيديوهات التوعوية والتي يتم إرسالها من خلال قنوات التواصل الداخلي لموظفي البنك وتتضمن محتوى مركز تحت عنوان «خليك واع لهم» لتوعيتهم بمخاطر الاحتيال الإلكتروني وتحذيرهم من المكالمات المشبوهة التي تستهدف الإيقاع بهم والحصول على بياناتهم.

ونظم البنك العديد من البرامج التدريبية لموظفيه لتعزيز كفاءاتهم في توعية العملاء والجمهور من مخاطر الاحتيال وأهمية المحافظة على بياناتهم ومعلوماتهم.

تأكيداً على التضامن الوطني ودعماً للمسؤولية المجتمعية

«بوبيان» يشارك في حملة للتبرع بالدم

وليد الصقعبي: مشاركتنا رسالة تقدير للجهات الصحية والأجهزة المعنية التي تعمل لخدمة الوطن

وليد الصقعبي

لقطة جماعية لفريق «بوبيان» التطوعي وموظفي البنك المشاركين في الحملة مع فريق بنك الدم المركزي

تجسيدا لقيم التضامن والتكاتف، قام فريق «بوبيان» التطوعي، بمشاركة عدد من مديري وموظفي البنك، بالمساهمة في حملة للتبرع بالدم بالتعاون مع بنك الدم المركزي، في خطوة تعكس حرص البنك على القيام بدوره المجتمعي والإنساني ودعم الجهود الوطنية في ظل الظروف الاستثنائية الراهنة.

وتأتي هذه المبادرة في إطار التزام بنك بوبيان بمسؤوليته المجتمعية ودوره في دعم مختلف القطاعات الحيوية الوطنية، حيث يحرص البنك على المبادرة والمشاركة في مختلف المواقف التي تتطلب تضافر الجهود وتعزيز روح التعاون، من خلال إطلاق مبادرات إنسانية تسهم في دعم المجتمع وترسخ قيم العطاء والمشاركة والعمل التطوعي.

وفي هذا السياق، قال المدير التنفيذي لإدارة الاتصالات والعلاقات المؤسسية في بنك بوبيان وليد الصقعبي إن هذه المبادرة تعكس التزام البنك بدوره الوطني والمجتمعي والمصرفي، مشيرا إلى أن مشاركة موظفي ومنتسبي البنك في هذه الحملة تأتي تعبيرا عن روح العطاء والتكاتف والمسؤولية التي يتميز بها المجتمع الكويتي.

وأضاف «نؤمن في بنك بوبيان بأن الوقوف إلى جانب وطننا الكويت هو مسؤولية مشتركة، وأن مشاركة موظفينا في هذه المبادرة تمثل أقل ما يمكن أن نقدمه للكويت وأبطالها. فالتبرع بالدم ليس مجرد مساهمة صحية، بل رسالة تضامن تؤكد أهمية تضافر الجهود لخدمة الوطن، متمنين أن يديم الله نعمة الأمن والأمان على بلدنا الغالي الكويت، وعلى الأشقاء في دول الخليج، وسائر الشعوب الإسلامية».

جانب من مشاركة موظفي «بوبيان» في حملة التبرع بالدم

وأشار إلى أن المبادرة حملت أيضا رسالة تقدير واعتزاز إلى جميع الجهات الصحية والأجهزة المعنية التي تعمل على مدار الساعة لخدمة المجتمع، مؤكدا أن دعم هذه الجهود يمثل جزءا من مسؤولية المؤسسات تجاه المجتمع.

وشهدت المبادرة تفاعلا ومشاركة مميزة من موظفي وموظفات البنك ضمن فريق بوبيان التطوعي، في تجسيد عملي لقيم العطاء والعمل الجماعي التي يحرص البنك على ترسيخها داخل بيئة العمل وتشجيع الموظفين على المشاركة الفاعلة في المبادرات الإنسانية.

وأكد الصقعبي أن التبرع بالدم يعد من أبسط أشكال العطاء الإنساني وأكثرها تأثيرا في ظل هذه الظروف، حيث يمكن لقطرة دم واحدة أن تحدث فرقا حقيقيا في إنقاذ حياة الآخرين.

دعت المسافرين الراغبين في العودة إلى البلاد للحجز على متن الرحلة

«الكويتية»: تسيير رحلة من القاهرة إلى الدمام غداً

المقيمون الراغبون في حجز الرحلة عليهم توفير تأشيرة عبور من المملكة العربية السعودية

أعلنت شركة الخطوط الجوية الكويتية عن تسيير الرحلة رقم (KU542D)، المتجهة من مطار القاهرة إلى مطار الدمام غداً الأربعاء الموافق 11 مارس الجاري، وذلك في تمام الساعة 11 صباحا بتوقيت القاهرة، والوصول إلى مدينة الدمام في تمام الساعة 3 عصرا.

وقالت الشركة في منشور عبر صفحتها الرسمية على موقع التواصل الاجتماعي «X»، إنه على المسافرين القريبين من مدينة القاهرة ويرغبون في العودة إلى الكويت، عليهم السفر إلى القاهرة والحجز على متن الرحلة، وللمقيمين شرط الحصول على تأشيرة عبور من المملكة العربية السعودية.

ودعت «الكويتية» عبر منشورها التواصل مع مركز خدمة العملاء على الرقم: 171، أو من خلال رسائل خدمة الواتساب على الرقم: 009651802050.

سيولة البورصة ترتفع لـ 42 مليون دينار.. وعمليات التصريف تضغط على المؤشرات

شريف حمدي

مع استمرار حالة الترقب التي تفرض نفسها على أداء أسواق المال في ظل تزايد التداعيات الناجمة عن الحرب التي تشهدها المنطقة، تراجعت بورصة الكويت بنهاية تداولات جلسة أمس على إثر استمرار عمليات البيع التي شهدتها العديد من الأسهم للجلسة الثانية على التوالي.

ويشهد مسار التداولات تذبذبا ناتجا عن حساسية السوق للتطورات السياسية، حيث يتحكم النهج المضاربي في مجريات السوق من خلال عمليات شراء عند تراجع الأسعار لمستويات مشجعة، ومن ثم الاتجاه إلى بيعها للاستفادة من فروقات الأسعار، وهو ما يحدث حاليا من عمليات بيع بدأت من أول أمس بعد ارتفاع أسعار قرابة 85 سهما بجلسة الخميس الماضي.

ومع التوجه البيعي، سجلت القيمة السوقية للأسهم المدرجة تراجعا ملحوظا خلال جلسة أمس، حيث خسرت القيمة 243 مليون دينار، لتنخفض إلى مستوى 50,64 مليار دينار، مقارنة مع 50,88 مليار دينار في جلسة الأحد.

وأبرز ما شهدته جلسة أمس تحسن معدلات السيولة نسبيا رغم التحفظ الذي يسود بين المتعاملين في ظل ضبابية المشهد على الساحة الإقليمية، إذ بلغت محصلة السيولة أمس 42 مليون دينار ارتفاعا من 37,5 مليون دينار بنسبة ارتفاع 12٪، مع استمرار تركز السيولة حول الأسهم القيادية.

فيما شهدت الكميات المتداولة تراجعا طفيفا بنسبة 1,5٪، لتبلغ 128 مليون سهم مقارنة مع 130 مليون سهم في الجلسة السابقة.

قطاعيا، انعكس الضغط البيعي على عدد من القطاعات المدرجة، حيث قاد التراجع 11 قطاعا انخفضت مؤشراتها الوزنية بنسب متفاوتة، كما تراجعت القيم السعرية لنحو 74 سهما خلال الجلسة، مقابل ارتفاع أسعار 32 سهما، في حين استقرت أسعار 14 سهما دون تغيير.

وفي ختام الجلسة، سجلت المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت تراجعا جماعيا، حيث انخفض مؤشر السوق الأول بنسبة 0,52٪ بخسارة بلغت 47,7 نقطة ليصل إلى مستوى 9056 نقطة، كما تراجع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 0,26٪ بخسارة 20,09 نقطة ليبلغ 7828 نقطة، وانخفض المؤشر العام للسوق بنسبة 0,48٪ بخسارة 41,1 نقطة ليصل إلى مستوى 8478 نقطة.

منذ بداية 2026 مع تزايد إقبال الحكومات والشركات العالمية على الاقتراض بالعملة الصينية

طفرة غير مسبوقة .. التمويل باليوان الصيني يقفز إلى مستوى قياسي عند 31,6 مليار دولار

العربية: يشهد التمويل باليوان طفرة غير مسبوقة هذا العام، مع تزايد إقبال الحكومات والشركات العالمية على الاقتراض بالعملة الصينية، في مؤشر واضح على أن جهود بكين لتعزيز حضور عملتها بالنظام المالي الدولي بدأت تؤتي ثمارها.

وجمعت السندات المقومة باليوان، سواء المصدرة داخل الصين من جهات أجنبية أو المطروحة في أسواق أخرى، نحو 218 مليار يوان (31,6 مليار دولار) منذ بداية العام، مسجلا ذلك مستوى قياسيا، تزامنا مع دخول جهات جديدة مثل الحكومة الإندونيسية وبنك «مورغان ستانلي» إلى السوق. يأتي ذلك بعد اقتراض ما يعادل 167 مليار دولار عبر سندات وقروض خلال 2025، أي ما يعادل 3 أضعاف ما كان عليه قبل 5 سنوات فقط.

وتعزز هذه الطفرة مسار الصين نحو زيادة نفوذها المالي والتجاري، في وقت تتبنى واشنطن سياسات أكثر حمائية ضمن نهج «أميركا أولا».

ويستفيد هذا التحول من انتعاش اليوان بعد هبوط دام 17 عاما، إلى جانب انخفاض تكلفة الاقتراض، والأهم زيادة رغبة المستثمرين في تنويع مصادر التمويل بعيدا عن الدولار، وتشير مؤشرات عدة إلى طموحات أكبر من جانب بكين، إذ كثف بنك الشعب الصيني الشهر الماضي دعمه لبرامج التمويل عبر الحدود، فيما يدعو اقتصاديون بارزون لتخفيف قيود رأس المال لاستغلال «فرصة تاريخية» مليارات يوان حتى الآن في 2026، أي نحو ضعف ما جمع في الفترة نفسها من العام الماضي، باستثناء إصدارات حكومة هونغ كونغ والحكومة المركزية الصينية.

وتتزايد أعداد الشركات الأجنبية التي تصدر سندات باليوان داخل الصين، وهو ما يحول سوق «سندات الباندا» من أداة تستخدمها المؤسسات متعددة الجنسيات فقط، إلى منصة تجذب شركات في قطاعات متنوعة تشمل الصحة والضيافة والسلع الأولية.

ووصلت إصدارات هذا النوع من السندات إلى 51,4 مليار يوان منذ بداية العام، وهو أعلى مستوى تاريخي لهذه الفترة. ورغم أن الشركات التابعة لمجموعات صينية تظل المصدر الأكبر، فإن الشركات الأجنبية أصدرت 36 عملية خلال 2025 مقارنة بست فقط في 2015، كما كررت «مورغان ستانلي» و«باركليز» إصداراتهما في 2026 بعد دخولهما السوق العام الماضي.

التزام الأشخاص المرخص لهم بتفعيل خطط الطوارئ لديهم

«أسواق المال» تصدر تعميماً بشأن تطبيق خطط الطوارئ واستمرارية الأعمال

أصدرت هيئة أسواق المال أمس التعميم رقم 5 لسنة 2026 بشأن تطبيق خطط الطوارئ، ومتابعة استمرارية الأعمال للأشخاص المرخص لهم، نظرا للظروف الراهنة التي تشهدها البلاد.

وأكدت الهيئة في بيان صحافي، ضرورة التزام الأشخاص المرخص لهم بتفعيل خطط الطوارئ لديهم، ومتابعة تنفيذ خطط استمرارية الأعمال بما يضمن استمرار تقديم الخدمات دون انقطاع، التزاما بالفصل السادس من الكتاب السادس (السياسات والإجراءات التشغيلية للشخص المرخص له) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاتهما.

وشددت الهيئة، على ضرورة اتخاذ الأشخاص المرخص لهم كل التدابير والإجراءات الاحترازية اللازمة بما يضمن توفير أقصى درجات الحماية لموظفي الشركة وأموالها وأصولها من جهة، وحماية أموال العملاء وأصولهم من جهة أخرى.

وأكدت كذلك أهمية استمرار التواصل الفعال مع جميع العملاء والأطراف ذوي المصلحة، بما يضمن إحاطتهم بآخر المستجدات المتعلقة بتقديم الخدمات في حال طرأت أي تحديثات عليها، بالإضافة إلى الاستجابة السريعة والفعالة على استفساراتهم خلال تلك الظروف الاستثنائية.

وتهيب الهيئة بكل المعنيين الحرص على متابعة الموقع الإلكتروني للهيئة وحساباتها المعتمدة على مواقع التواصل الاجتماعي، للاطلاع على ما يستجد من قرارات وإجراءات.

من جهة ثانية، أكدت هيئة أسواق المال استمرار عمل القطاع المالي والاستثماري في البلاد بكفاءة وانتظام، مشيرة إلى أن خطط استمرارية الأعمال المعتمدة لديها أسهمت في ضمان تقديم الخدمات والعمليات الأساسية بكفاءة خلال الظروف الاستثنائية.

وأوضحت الهيئة أنها فعلت الإجراءات التشغيلية والاحترازية اللازمة وفق ضوابط تقنية وأمنية مناسبة بما يضمن استمرارية الخدمات المالية وسلامة العمليات في السوق.

وأضافت أن الجهات الخاضعة لرقابتها تعمل ضمن منظومة رقابية وتنظيمية متكاملة تتضمن متطلبات واضحة لإدارة المخاطر وتعزيز الجاهزية التشغيلية، مؤكدة متابعتها المستمرة لأوضاع السوق بالتنسيق مع الجهات المعنية في الدولة للمحافظة على انتظام عمل السوق المالي.

وشددت الهيئة على استمرارها في أداء دورها الرقابي والتنظيمي لأنشطة الأوراق المالية بكفاءة ومسؤولية بما يعزز استقرار السوق المالي، ويسهم في دعم الاقتصاد الوطني وترسيخ الثقة بالبيئة الاستثمارية في دولة الكويت.

1100 مديرة أصول معظمهن حققن نتائج إيجابية العام الماضي

نساء الصين يدرن أصولاً تقارب تريليون دولار

العربية: كشف تقرير نشرته منصة «كايليان» الصينية، اعتمادا على بيانات شركة «ويند إنفورميشن»، أن النساء يشكلن قوة مؤثرة داخل صناعة إدارة الأصول في الصين، بعد أن وصلت قيمة الأموال التي تديرها المديرات إلى 6,8 تريليونات يوان «نحو 984 مليار دولار» حتى 6 مارس الجاري.

وبحسب التقرير، يعمل في قطاع الصناديق العامة 1100 مديرة، أي ما يمثل 27٪ من إجمالي عدد مديري الصناديق في البلاد، وفقا لما نقلته «بلومبيرغ»، واطلعت عليه «العربية Business».

ومع احتساب الصناديق المدارة بشكل مشترك بين الرجال والنساء، تقفز الأصول التي تشارك فيها النساء بالإدارة إلى 18,95 تريليون يوان، وهو ما يعادل 51٪ من إجمالي الأصول المدارة في القطاع.

وتعكس بيانات الأداء حضورا لافتا لمديرات الصناديق، إذ حققت 3721 محفظة تشارك فيها النساء بالإدارة ــ ما يمثل 83٪ من إجمالي هذه الصناديق ــ عائدات إيجابية خلال العام الماضي، ومن بين هذه الصناديق، سجل 129 صندوقا عائدا يتجاوز 50٪، فيما نجح 20 صندوقا في مضاعفة قيمته خلال نفس الفترة. وتسلط هذه الأرقام الضوء على الدور المتزايد للمرأة في صناعة الاستثمار داخل الصين، ليس فقط من حيث حجم الأصول، بل أيضا من حيث جودة الأداء الذي يضع العديد من مديرات الصناديق في صدارة القطاع.